الدولة والمجتمع في موريتانيا: محددات الانتقال الديمقراطي ومعوقاته البنيوية

The State and Society in Mauritania: Determinants of Democratic Transition and Its Structural Obstacles

د. محمدو ولد بوادي

أستاذ قانون عام

ملخص

يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل مسار الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، في سياق تاريخي وسياسي يتسم بالتعقيد والتذبذب، ويجمع بين الطموح السياسي لبناء نظام ديمقراطي حديث، وبين إكراهات بنيوية واجتماعية وسياسية حالت دون ترسيخ هذا المسار بشكل مستقر. وينطلق المقال من فرضية مفادها أن تعثر الانتقال الديمقراطي في موريتانيا لا يعود فقط إلى ضعف الإرادة السياسية، بل يرتبط بجملة من العوامل التاريخية المتراكمة، في مقدمتها طبيعة نشأة الدولة الوطنية، وهيمنة البنية القبلية، وحضور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي، إضافة إلى هشاشة الثقافة الديمقراطية وضعف البنى الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتمد المقال على المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي، من أجل تتبع تطور النظام السياسي الموريتاني منذ مرحلة ما قبل الاستقلال، مرورًا بالتجربة الدستورية الأولى، ثم مرحلة الانقلابات العسكرية، وصولًا إلى الإصلاحات الدستورية والسياسية التي عرفتها البلاد منذ دستور 1991، وبشكل خاص التعديلات الدستورية لسنة 2006 وما تلاها. كما يركز المقال على تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتأثير النفوذ القبلي والعسكري على العملية السياسية، ومدى انعكاس ذلك على فرص بناء ديمقراطية فعلية.

ويخلص المقال إلى أن موريتانيا شهدت بالفعل محاولات متعددة لتحقيق الانتقال الديمقراطي، تجلت في اعتماد التعددية الحزبية، وتنظيم الانتخابات الدورية، وتكريس بعض الضمانات الدستورية، غير أن هذه

المحاولات ظلت محكومة بسقف سياسي محدود، ولم ترقَ إلى مستوى الانتقال الديمقراطي المكتمل، بسبب استمرار التحكم في المجال السياسي، وضعف استقلال المؤسسات، وتداخل السلطتين العسكرية والسياسية. كما يؤكد المقال أن تجربة التداول السلمي على السلطة سنة 2019 تمثل مؤشرًا إيجابيًا، لكنها تظل غير كافية ما لم تُستكمل بإصلاحات عميقة تعزز مدنية الدولة، وتوسع المشاركة السياسية، وتكرس دولة القانون والمؤسسات.

الكلمات المفتاحية :الانتقال الديمقراطي، موريتانيا، النظام السياسي، الدستور، المؤسسة العسكرية.

مقدمة

يُعدّ الانتقال الديمقراطي من أكثر الإشكاليات تعقيدًا في حقل العلوم السياسية، لاسيما في الدول التي نشأت في سياق ما بعد الاستعمار، حيث تتقاطع المحددات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية مع طبيعة السلطة السياسية وبنية الدولة الوطنية الحديثة. ولا تخرج التجربة الموريتانية عن هذا الإطار العام، بل تمثل حالة نموذجية لدولة سعت منذ استقلالها إلى بناء نظام سياسي حديث، لكنها اصطدمت بجملة من الإكراهات البنيوية التي حالت دون ترسيخ ديمقراطية مستقرة ومكتملة الأركان.

لقد نشأت الدولة الموريتانية سنة 1960 في سياق تاريخي خاص، تميز بغياب تجربة سابقة للدولة المركزية الحديثة، وهيمنة البنى التقليدية القبلية، وضعف الاندماج الاجتماعي، إضافة إلى محدودية البنية التحتية والمؤسسات السياسية التي تركها الاستعمار الفرنسي. وقد انعكس هذا الواقع على طبيعة النظام السياسي الذي تشكل بعد الاستقلال، حيث غلبت عليه النزعة المركزية، وهيمنة السلطة التنفيذية، والتوجه نحو الأحادية الحزبية، بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية[178].

وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي للنخبة الحاكمة بعد الاستقلال أكد مرارًا على تبني الخيار الديمقراطي، فإن الممارسة السياسية الفعلية أظهرت تناقضًا واضحًا بين الشعارات المعلنة والواقع العملي، حيث تم تهميش التعددية السياسية، وإضعاف المؤسسات التمثيلية، وربط الشرعية السياسية

[178] - أحمد سالم ولد ببوط. **النظام السياسي الموريتاني: النشأة والتطور**. نواكشوط: دار الأفق، 2010.

بشخص الحاكم أو بالحزب الواحد. وقد أدى ذلك إلى هشاشة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفتح المجال أمام بروز أزمات سياسية واجتماعية متكررة، كان من أبرز نتائجها تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي منذ انقلاب 1978[179].

وقد شكلت الانقلابات العسكرية المتتالية إحدى أبرز السمات التي ميزت المسار السياسي الموريتاني، وأسهمت بشكل مباشر في تعطيل البناء الديمقراطي، من خلال تعليق العمل الدستوري، وإضعاف الحياة الحزبية، وترسيخ ثقافة سياسية قائمة على منطق القوة بدل التنافس الديمقراطي. ورغم العودة الشكلية إلى التعددية السياسية مع دستور 1991، فإن هذا التحول ظل محكومًا بإكراهات عديدة، من بينها استمرار النفوذ العسكري، وضعف استقلال القضاء، وتقييد الحريات السياسية والإعلامية، مما جعل التجربة الديمقراطية الموريتانية أقرب إلى نموذج ديمقراطي هجين، يزاوج بين بعض آليات الديمقراطية وممارسات سلطوية موروثة[180].

وفي هذا السياق، برزت الإصلاحات الدستورية التي عرفتها موريتانيا خلال العقدين الأخيرين، ولا سيما تعديلات 2006، و2012، و2017، كمحاولات لإعادة الاعتبار للمسار الديمقراطي، عبر تكريس مبدأ تحديد المأموريات الرئاسية، وتجريم الانقلابات العسكرية، وتعزيز دور المعارضة السياسية، وإنشاء مؤسسات انتخابية مستقلة. غير أن هذه الإصلاحات، على أهميتها، أثارت جدلًا واسعًا حول مدى جديتها وقدرتها الفعلية على إحداث انتقال ديمقراطي حقيقي، في ظل استمرار التحكم في المجال السياسي، وضعف المشاركة الشعبية، وهيمنة الاعتبارات القبلية والجهوية على السلوك الانتخابي[181].

وتكتسي دراسة الانتقال الديمقراطي في موريتانيا أهمية خاصة، ليس فقط لفهم طبيعة التحولات السياسية التي عرفها البلد، بل أيضًا لاستشراف مستقبل الاستقرار السياسي وبناء دولة القانون والمؤسسات. فالانتقال الديمقراطي لا يقتصر على تنظيم الانتخابات أو تداول السلطة شكليًا، بل يفترض توفر شروط موضوعية تتعلق بمدنية الدولة، واستقلال المؤسسات، واحترام الحريات، وتكريس المواطنة المتساوية، وهي شروط لا تزال محل نقاش وجدال في الحالة الموريتانية.

---

[179] - محمد فال ولد عبد اللطيف. **التحول الديمقراطي في إفريقيا: الإشكالات والرهانات**. الرباط: أفريقيا الشرق، 2012.

[180] - أحمد سالم ولد ببوط. **النظام السياسي الموريتاني: النشأة والتطور**. مرجع سابق

[181] - المرجع السابق نفسه

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا المقال إلى تحليل مسار الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، من خلال تفكيك جذوره التاريخية، ورصد مظاهر التردد الديمقراطي، وتحليل دور الفاعلين السياسيين، وعلى رأسهم المؤسسة العسكرية، في توجيه هذا المسار. كما يهدف إلى تقييم حدود الإصلاحات الدستورية والسياسية التي شهدتها البلاد، وبيان مدى قدرتها على إرساء انتقال ديمقراطي فعلي، بعيدًا عن المقاربات الشكلية أو الخطاب السياسي المعلن[182].

المبحث الأول: الجذور التاريخية وبنية النظام السياسي الموريتاني

لا يمكن فهم إشكالية الانتقال الديمقراطي في موريتانيا دون العودة إلى الجذور التاريخية التي تشكّلت في ظلها الدولة الوطنية وبنية نظامها السياسي. فالتاريخ السياسي لأي دولة يشكل الإطار المرجعي الذي تتحدد داخله طبيعة السلطة، وأنماط الممارسة السياسية، وحدود المشاركة الشعبية. وفي الحالة الموريتانية، تتسم هذه الجذور بخصوصية واضحة ناتجة عن غياب الدولة المركزية الحديثة قبل الاستعمار، وهيمنة البنى التقليدية، ثم الانتقال المفاجئ إلى نموذج الدولة الحديثة في سياق استعماري لم يسمح بتراكم تدريجي للتجربة المؤسسية والديمقراطية.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث تحليل الجذور التاريخية للنظام السياسي الموريتاني، وبنية السلطة قبل الاستعمار وخلاله، ثم طبيعة الدولة التي نشأت بعد الاستقلال، بهدف إبراز أثر هذه المحددات على مسار الانتقال الديمقراطي لاحقًا.

المطلب الأول: البنية السياسية والاجتماعية لموريتانيا قبل قيام الدولة الوطنية

عرف المجتمع الموريتاني قبل دخول الاستعمار الفرنسي تنظيمات سياسية واجتماعية تقليدية، تمثلت أساسًا في القبيلة والنظام الأميري، وهي تنظيمات لعبت دورًا مهمًا في تنظيم الحياة الاجتماعية وضبط العلاقات داخل المجتمع، لكنها لم ترقَ إلى مستوى الدولة المركزية الحديثة. فقد كانت القبيلة تشكل الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي والسياسي، حيث تمارس وظائف الحماية، والضبط، وتوزيع الموارد، وتسوية النزاعات، في ظل غياب سلطة مركزية موحدة تشمل كامل المجال الترابي[183].

---

[182] - محمد فال ولد عبد اللطيف. **التحول الديمقراطي في إفريقيا: الإشكالات والرهانات**.

[183] - محمد المختار ولد داداه. **خطابات ووثائق الاستقلال وبناء الدولة**. نواكشوط: الأرشيف الوطني الموريتاني

وقد تطور هذا التنظيم القبلي في بعض الفترات إلى ما عُرف بالنظام الأميري، الذي ظهر ابتداءً من القرن السابع عشر، وشكّل محاولة أكثر تسييسًا لتنظيم السلطة، من خلال بروز إمارات محلية حكمها أمراء جمعوا بين السلطة السياسية والعسكرية والاقتصادية. غير أن هذه الإمارات ظلت محدودة النفوذ، ومتفرقة جغرافيًا، وتفتقر إلى جهاز إداري موحد، كما كانت علاقتها بالمجتمع تقوم على الولاء الشخصي والقبلي، وليس على مفهوم المواطنة أو الشرعية القانونية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه البنية التقليدية، رغم قدرتها على ضمان حدٍّ أدنى من الاستقرار في مجتمع بدوي مترحل، لم تُنتج ثقافة سياسية ديمقراطية، ولا مؤسسات تمثيلية حديثة، بل رسّخت أنماطًا من السلطة الأبوية والتراتبية الاجتماعية، التي ستترك آثارها العميقة على الممارسة السياسية بعد قيام الدولة الوطنية. كما أن غياب التجربة التاريخية للدولة المركزية الحديثة جعل المجتمع الموريتاني يتعامل بحذر مع السلطة الجديدة بعد الاستقلال، وينظر إليها في كثير من الأحيان بوصفها امتدادًا للهيمنة الخارجية أو منافسًا للبنى التقليدية[184].

المطلب الثاني: أثر الاستعمار الفرنسي في تشكيل النظام السياسي

دخل الاستعمار الفرنسي إلى موريتانيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في إطار مشروع استعماري أوسع يهدف إلى ربط مستعمرات فرنسا في شمال وغرب إفريقيا. وقد تميز هذا الاستعمار بطابعه العسكري والإداري أكثر من كونه مشروعًا لبناء مؤسسات سياسية وطنية، حيث ركّزت الإدارة الاستعمارية على بسط السيطرة الأمنية، وضمان استقرار الطرق التجارية، دون الاستثمار الجدي في بناء بنية تحتية أو مؤسسات سياسية محلية مستقلة.

وخلال هذه المرحلة، تم إدماج موريتانيا ضمن المنظومة الاستعمارية الفرنسية، أولًا كجزء من إفريقيا الغربية الفرنسية، ثم كإقليم من أقاليم ما وراء البحار بعد دستور 1946. ورغم إنشاء مجالس محلية وجمعيات إقليمية منتخبة، فإن صلاحيات هذه الهيئات ظلت محدودة، واقتصرت على الشؤون الإدارية

[184] - بلقزيز، عبد الإله. **الديمقراطية في الوطن العربي: إشكالية الانتقال والتحول**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

والمالية، مع منعها من الخوض في القضايا السياسية الجوهرية. وهو ما جعل المشاركة السياسية شكلية في جوهرها، وخاضعة لرقابة السلطة الاستعمارية[185].

ومع ذلك، أسهمت هذه التجربة، ولو بشكل محدود، في نشوء وعي سياسي أولي لدى بعض النخب المحلية، وظهور أحزاب وحركات سياسية وطنية طالبت بالاستقلال أو بالإصلاح. غير أن هذا الوعي ظل نخبويا ومحصورًا في فئات محدودة، ولم يتحول إلى ثقافة سياسية مجتمعية واسعة، قادرة على دعم انتقال ديمقراطي حقيقي بعد الاستقلال.

كما أن الاستعمار، من خلال اعتماده على الزعامات التقليدية والقبلية في إدارة الشأن المحلي، ساهم في إعادة إنتاج النفوذ القبلي داخل المؤسسات السياسية، بدل تفكيكه، وهو ما انعكس لاحقًا على طبيعة الدولة الوطنية، التي ورثت بنية سياسية هجينة تجمع بين الشكل الحديث والمضمون التقليدي[186].

المطلب الثالث: نشأة الدولة الوطنية وبنية النظام السياسي بعد الاستقلال

أعلنت موريتانيا استقلالها سنة 1960 في سياق دولي وإقليمي معقد، وشرعت في بناء دولة وطنية حديثة في ظل غياب شبه كامل لمقومات الدولة المؤسسية. وقد اختارت النخبة الحاكمة آنذاك، بقيادة الرئيس المختار ولد داداه، تبني نموذج الدولة المركزية القوية، باعتباره الخيار الأمثل للحفاظ على الوحدة الوطنية ومواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية.

وقد تجسد هذا التوجه في اعتماد نظام رئاسي قوي، وهيمنة السلطة التنفيذية، والتوجه نحو نظام الحزب الواحد، الذي تم تبريره بضرورة تعبئة الجهود الوطنية، وتجاوز الانقسامات القبلية والجهوية. غير أن هذا الخيار، رغم دوافعه المعلنة، أدى إلى تهميش التعددية السياسية، وإضعاف المؤسسات التمثيلية، وربط الحياة السياسية بالحزب الحاكم، مما أسهم في إفراغ الممارسة الديمقراطية من مضمونها[187].

---

185 -Huntington, Samuel P. **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century**. Norman: University of Oklahoma Press, 1991

186 - **الانتقال الديمقراطي في موريتانيا بين الطموح السياسي وإكراهات الواقع**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم القانونية والسياسية.

187 -O'Donnell, Guillermo & Schmitter, Philippe. **Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies**. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

كما أن العلاقة بين الدولة والمجتمع اتسمت منذ البداية بالتوتر، حيث حاولت الدولة فرض سلطتها على البنى التقليدية، في حين قاومت هذه الأخيرة هذا التوجه، وأعادت فرض نفسها داخل أجهزة الدولة، من خلال التعيينات الإدارية والتمثيل السياسي. وهو ما أدى إلى استمرار النفوذ القبلي داخل النظام السياسي، وإضعاف منطق المواطنة والكفاءة.

وقد شكل هذا السياق العام بيئة غير مواتية لترسيخ انتقال ديمقراطي حقيقي، حيث غلب منطق الاستقرار على حساب المشاركة، ومنطق السلطة على حساب الديمقراطية، مما مهّد لاحقًا لتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، بوصفها فاعلًا حاسمًا في ضبط التوازنات السياسية[188].

المبحث الثاني: التردد الديمقراطي ودور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الموريتاني

يمثل التردد الديمقراطي أحد أبرز السمات التي طبعت المسار السياسي الموريتاني منذ الاستقلال، حيث ظل النظام السياسي يتأرجح بين محاولات الانفتاح الديمقراطي والعودة إلى أنماط الحكم السلطوي. ويعود هذا التذبذب، في جزء كبير منه، إلى الدور المحوري الذي لعبته المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، سواء بشكل مباشر عبر الانقلابات، أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير في موازين القوى السياسية. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل مظاهر التردد الديمقراطي في موريتانيا، مع التركيز على موقع المؤسسة العسكرية داخل النسق السياسي، وأثر تدخلها في تعطيل أو توجيه مسار الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: الانقلابات العسكرية وتعطيل البناء الديمقراطي

شكّل انقلاب العاشر من يوليو 1978 نقطة تحول حاسمة في تاريخ النظام السياسي الموريتاني، إذ أنهى مرحلة الحكم المدني التي امتدت قرابة ثمانية عشر عامًا، وفتح الباب أمام تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي. وقد جاء هذا الانقلاب في سياق داخلي وإقليمي مضطرب، تميز بالأزمة الاقتصادية الخانقة، وتداعيات حرب الصحراء، وتآكل الشرعية السياسية للنظام القائم، وهو ما وفر للمؤسسة العسكرية مبررات التدخل تحت ذريعة إنقاذ الدولة.

غير أن هذا التدخل لم يؤدِّ إلى إرساء نظام ديمقراطي بديل، بل أدخل البلاد في مرحلة طويلة من عدم الاستقرار السياسي، تميزت بتعليق العمل بالدستور، وحل الأحزاب السياسية، وتركيز السلطة في أيدي

[188] - محمد المختار ولد داداه. **خطابات ووثائق الاستقلال وبناء الدولة**. مرجع سابق

المجالس العسكرية المتعاقبة. وقد أسهم هذا الوضع في إضعاف المؤسسات المدنية، وترسيخ ثقافة سياسية قائمة على القوة والانقلاب بدل الاحتكام إلى الآليات الديمقراطية[189].

وقد توالت الانقلابات العسكرية في موريتانيا خلال العقود اللاحقة، مما جعل المؤسسة العسكرية فاعلًا سياسيًا رئيسيًا، وليس مجرد جهاز مهني محايد. وأدى هذا التداخل بين السلطتين العسكرية والسياسية إلى إضعاف ثقة المجتمع في العملية السياسية، وتقويض فرص بناء نظام ديمقراطي مستقر، حيث أصبحت الشرعية السياسية تُكتسب بالقوة، لا عبر الإرادة الشعبية[190].

المطلب الثاني: دستور 1991 والتعددية السياسية المقيدة

في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وفي ظل التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، اضطرت العديد من الأنظمة السياسية في إفريقيا، ومنها موريتانيا، إلى تبني إصلاحات سياسية شكلية تستجيب لمطالب الداخل وضغوط الخارج. وفي هذا السياق، تم اعتماد دستور 20 يوليو 1991، الذي أعاد التعددية السياسية والحزبية، وأقر مبدأ الفصل بين السلطات، وضمان بعض الحقوق والحريات الأساسية.

غير أن هذه العودة إلى التعددية لم تُترجم إلى ممارسة ديمقراطية فعلية، بل جاءت في إطار ما يمكن تسميته بـ«الديمقراطية المقيدة»، حيث احتفظت السلطة التنفيذية، المدعومة من المؤسسة العسكرية، بالتحكم في مفاصل العملية السياسية. فقد ظلت الانتخابات تعاني من اختلالات بنيوية، شملت ضعف الشفافية، واستخدام وسائل الدولة لصالح الحزب الحاكم، وتقييد دور المعارضة، مما أفقد الاستحقاقات الانتخابية قدرتها على إحداث تداول حقيقي على السلطة[191].

كما أن التعددية الحزبية، رغم اتساعها العددي، ظلت تعاني من هشاشة تنظيمية، وضعف البرامج السياسية، وهيمنة الاعتبارات القبلية والجهوية، الأمر الذي حدّ من قدرتها على لعب دور فاعل في ترسيخ الديمقراطية. وفي ظل هذا الواقع، استمر النفوذ العسكري كعامل حاسم في ضبط المشهد السياسي، سواء عبر الدعم الضمني للسلطة القائمة، أو عبر التلويح بإمكانية التدخل عند الأزمات.

---

[189] -Diamond, Larry. **Developing Democracy: Toward Consolidation**. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

[190] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP) **تقارير التنمية البشرية: الحوكمة والديمقراطية**. نيويورك، إصدارات متعددة.

[191] - بلقزيز، عبد الإله. **الديمقراطية في الوطن العربي: إشكالية الانتقال والتحول**. مرجع سابق

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية كفاعل سياسي مركزي

لا يمكن تحليل التردد الديمقراطي في موريتانيا دون التوقف عند طبيعة المؤسسة العسكرية ودورها في النظام السياسي. فمنذ انقلاب 1978، لم تعد هذه المؤسسة مجرد جهاز أمني لحماية الدولة، بل تحولت إلى فاعل سياسي يشارك في صناعة القرار، ويوجه مسار الحكم. وقد أفرز هذا الوضع نمطًا من الحكم يمكن وصفه بـ«العسكرية السياسية»، حيث تتداخل الأدوار، وتغيب الحدود الواضحة بين المجالين المدني والعسكري[192].

وقد حاولت بعض الفترات الانتقالية، ولا سيما بعد انقلاب 2005، إعادة ترتيب العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية، من خلال تنظيم انتخابات، واعتماد إصلاحات دستورية تحدّ من تدخل الجيش في السياسة. غير أن هذه المحاولات ظلت جزئية ومحدودة الأثر، حيث سرعان ما عادت المؤسسة العسكرية إلى واجهة المشهد، سواء بشكل مباشر أو عبر دعم مرشحين من داخلها للواجهة السياسية.

ويُعدّ هذا التداخل أحد أبرز معوقات الانتقال الديمقراطي، إذ لا يمكن ترسيخ ديمقراطية مستقرة في ظل غياب مدنية الدولة، واستمرار الجيش كفاعل سياسي. كما أن استمرار هذا الوضع يحدّ من استقلال المؤسسات، ويضعف مبدأ المساءلة، ويكرس ثقافة سياسية ترى في الجيش ضامنًا للاستقرار، بدل كونه مؤسسة خاضعة للسلطة المدنية المنتخبة[193].

المبحث الثالث: الإصلاحات الدستورية وحدود الانتقال الديمقراطي في موريتانيا

عرفت موريتانيا منذ مطلع الألفية الثالثة سلسلة من الإصلاحات الدستورية والسياسية، قُدّمت رسميًا بوصفها مدخلًا لتجاوز إرث الانقلابات العسكرية، وترسيخ قواعد الانتقال الديمقراطي. وقد جاءت هذه الإصلاحات في سياق داخلي اتسم بتنامي المطالب السياسية والاجتماعية، وسياق خارجي اتسم بارتفاع منسوب الضغوط الدولية الداعية إلى احترام مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية. غير أن تقييم هذه الإصلاحات يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى جديتها، وحدود قدرتها الفعلية على إحداث تحول ديمقراطي حقيقي، يتجاوز البعد الشكلي إلى بناء دولة القانون والمؤسسات.

---

[192] - عبد الفتاح مورو. **الانتقال الديمقراطي في الدول العربية: الو اقع والتحديات**. تونس: دار الجنوب للنشر، 2015.

[193] - محمد فال ولد عبد اللطيف. **التحول الديمقراطي في إفريقيا: الإشكالات والرهانات**. مرجع سابق

المطلب الأول: تعديل 2006 وبداية إعادة هندسة النظام السياسي

يُعدّ التعديل الدستوري لسنة 2006 أحد أهم المنعطفات في مسار النظام السياسي الموريتاني، إذ جاء في أعقاب انقلاب 2005 الذي أنهى حكمًا عسكريًا دام سنوات، وفتح المجال أمام مرحلة انتقالية وُصفت حينها بالواعدة. وقد تميز هذا التعديل بإدخال مقتضيات دستورية غير مسبوقة، من أبرزها تحديد المأموريات الرئاسية في ولايتين غير قابلتين للتجديد، وتحديد سقف سن الترشح لرئاسة الجمهورية، وتجريم الانقلابات العسكرية، وهو ما عكس، من الناحية النصية، إرادة في القطع مع الممارسات السياسية السابقة[194].

كما أسهم تعديل 2006 في تعزيز بعض آليات التوازن داخل النظام السياسي، من خلال تقوية موقع المعارضة عبر استحداث مؤسسة زعيم المعارضة الديمقراطية، وإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بوصفها هيئة مكلفة بتنظيم الاستحقاقات الانتخابية بعيدًا عن هيمنة السلطة التنفيذية. وقد شكّلت هذه الخطوات، في مجملها، أرضية قانونية جديدة لإطلاق مسار الانتقال الديمقراطي.

غير أن هذه المقتضيات، على أهميتها، ظلت تعاني من فجوة واضحة بين النص والتطبيق، حيث سرعان ما تعرّض المسار الانتقالي لانتكاسة بانقلاب 2008، الذي أعاد المؤسسة العسكرية إلى واجهة المشهد السياسي، وطرح من جديد إشكالية هشاشة الضمانات الدستورية في مواجهة منطق القوة. وهو ما كشف أن الإصلاحات الدستورية، في غياب توافق سياسي واسع وإرادة حقيقية لاحترامها، تظل قابلة للتعطيل[195].

المطلب الثاني: التعديلات الدستورية اللاحقة وإشكالية التوازن بين السلطات

عرفت موريتانيا بعد 2009 عودة تدريجية إلى المسار الدستوري، تُوّجت بحوار سياسي سنة 2011، أفضى إلى تعديلات دستورية سنة 2012، هدفت إلى تعزيز الحكامة السياسية، وتوسيع هامش الحريات، وتحسين الإطار القانوني المنظم للعمل الحزبي والانتخابي. وقد شملت هذه التعديلات، من بين أمور أخرى، تحصين بعض الحقوق والحريات، وتجريم العبودية، وتعزيز دور المؤسسات الرقابية.

---

[194] - عبد الفتاح مورو. **الانتقال الديمقراطي في الدول العربية: الواقع والتحديات**. مرجع سابق

[195] - عبد الفتاح مورو. **الانتقال الديمقراطي في الدول العربية: الواقع والتحديات** Op cit .

غير أن هذه الإصلاحات ظلت هي الأخرى محكومة بسقف سياسي محدود، حيث لم تُرفق بإصلاحات عميقة تعيد التوازن الحقيقي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أو تعزز استقلال السلطة القضائية. كما ظل النفوذ القبلي والعسكري حاضرًا في توجيه العملية السياسية، مما حدّ من أثر هذه التعديلات على مستوى الممارسة الديمقراطية[196].

وقد بلغ الجدل السياسي والدستوري ذروته مع التعديلات الدستورية لسنة 2017، التي ألغت الغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الشيوخ)، وأنشأت مجالس جهوية، وعدّلت بعض الرموز الوطنية. وقد بررت السلطة هذه التعديلات بضرورة ترشيد النفقات وتعزيز اللامركزية، في حين رأت فيها المعارضة مساسًا بالتوازن المؤسسي، وتكريسًا لهيمنة السلطة التنفيذية.

ويكشف هذا الجدل أن الإصلاحات الدستورية في موريتانيا، رغم كثافتها، لم تُبنَ دائمًا على توافق وطني شامل، بل جاءت في كثير من الأحيان استجابة لاعتبارات سياسية ظرفية، مما أضعف مشروعيتها، وأثر على قدرتها في ترسيخ انتقال ديمقراطي مستدام[197].

المطلب الثالث: انتخابات 2019 وحدود التداول السلمي على السلطة

تمثل الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 محطة مفصلية في التاريخ السياسي الموريتاني، حيث شهدت البلاد لأول مرة انتقالًا سلميًا للسلطة بين رئيسين منتخبين، وهو ما اعتُبر، من حيث المبدأ، تجسيدًا لأحد أهم مؤشرات الانتقال الديمقراطي. وقد عكست هذه التجربة احترام مبدأ تحديد المأموريات الرئاسية، وعدم تعديل الدستور لتمديد الحكم، وهو ما يُحسب للتجربة السياسية الموريتانية[198].

غير أن هذا الحدث، على أهميته الرمزية، لا يكفي وحده للحكم على اكتمال مسار الانتقال الديمقراطي، إذ إن التداول السلمي للسلطة لا يُختزل في تغيير الأشخاص، بل يفترض تحولًا بنيويًا في طبيعة النظام السياسي. ويلاحظ في هذا السياق أن الرئيسين المتعاقبين ينحدران من المؤسسة العسكرية، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى تحقق القطيعة الفعلية بين المجالين المدني والعسكري.

---

[196] - عبد الفتاح مورو. **الانتقال الديمقراطي في الدول العربية: الو اقع والتحديات**، مرجع سابق

[197] - تنظر الجمهورية الإسلامية الموريتانية. **الدساتير الموريتانية: 1959 – 1961 – 1991 – التعديلات الدستورية**. نواكشوط: المطبعة الوطنية.

[198] -Linz, Juan J. & Stepan, Alfred. **Problems of Democratic Transition and Consolidation**. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

كما أن العملية الانتخابية نفسها لم تخلُ من انتقادات تتعلق بمستوى الشفافية، وتكافؤ الفرص بين المرشحين، ودور الإدارة، مما يعكس استمرار الإشكالات البنيوية التي تطبع النظام الانتخابي. وعليه، فإن تجربة 2019 تمثل خطوة إيجابية، لكنها تظل غير كافية لإعلان اكتمال الانتقال الديمقراطي[199].

[199] -Diamond, Larry. **Developing Democracy: Toward Consolidation**. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

الخاتمة

سعى هذا المقال إلى تحليل مسار الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، انطلاقًا من مقاربة تاريخية وسياسية تسعى إلى تجاوز القراءات الاختزالية التي تحصر التجربة الموريتانية في ثنائية النجاح أو الإخفاق. وقد أظهر التحليل أن الانتقال الديمقراطي في موريتانيا يمثل مسارًا متعثرًا وممتدًا في الزمن، تحكمه تفاعلات معقدة بين الإرث التاريخي، وبنية النظام السياسي، وطبيعة الفاعلين السياسيين، وفي مقدمتهم المؤسسة العسكرية.

لقد بيّن المقال أن الجذور التاريخية للنظام السياسي الموريتاني، والمتمثلة في غياب الدولة المركزية قبل الاستعمار، وهيمنة البنى التقليدية القبلية، وطبيعة الاستعمار الفرنسي الذي لم يُسهم في بناء مؤسسات سياسية وطنية مستقلة، قد أسهمت مجتمعة في إنتاج دولة وطنية حديثة الشكل، لكنها هشة من حيث الممارسة الديمقراطية. وقد انعكس هذا الواقع على الخيارات السياسية التي تبنتها النخبة الحاكمة بعد الاستقلال، حيث تم تغليب منطق المركزية والأحادية السياسية على حساب التعددية والمشاركة الشعبية، وهو ما مهّد لاحقًا لتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي.

كما أبرز المقال أن الانقلابات العسكرية المتكررة شكّلت أحد أهم معوقات الانتقال الديمقراطي، من خلال تعطيل البناء الدستوري، وإضعاف المؤسسات المدنية، وترسيخ ثقافة سياسية قائمة على القوة بدل التنافس الديمقراطي. ورغم العودة إلى التعددية السياسية مع دستور 1991، فإن هذه التعددية ظلت مقيدة بإكراهات بنيوية، حالت دون تحولها إلى آلية حقيقية للتداول على السلطة، في ظل استمرار هيمنة السلطة التنفيذية وتداخل المجالين المدني والعسكري.

وفي هذا السياق، مثّلت الإصلاحات الدستورية التي عرفتها موريتانيا منذ 2006 محاولة جادة، من الناحية النصية، لإعادة بناء قواعد النظام السياسي على أسس ديمقراطية، من خلال تحديد المأموريات الرئاسية، وتجريم الانقلابات العسكرية، وتعزيز دور المعارضة والمؤسسات الانتخابية. غير أن هذه الإصلاحات ظلت تصطدم بضعف التطبيق العملي، وغياب التوافق الوطني الشامل، واستمرار التحكم في المجال السياسي، مما حدّ من قدرتها على إحداث تحول ديمقراطي عميق.

أما تجربة التداول السلمي على السلطة سنة 2019، فقد شكّلت محطة مفصلية ومؤشرًا إيجابيًا في مسار الانتقال الديمقراطي، لكنها، في الوقت ذاته، كشفت عن حدود هذا الانتقال، خاصة في ظل استمرار

حضور المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي، وضعف استقلال المؤسسات، واستمرار الإشكالات المرتبطة بالشفافية الانتخابية والمشاركة السياسية. وهو ما يؤكد أن الانتقال الديمقراطي لا يُقاس فقط بتغيير النخب الحاكمة، بل بمدى ترسخ قواعد مدنية الدولة، وسيادة القانون، وتوازن السلطات.

وخلاصة القول، فإن الانتقال الديمقراطي في موريتانيا يظل مشروعًا مفتوحًا وغير مكتمل، يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وإصلاحًا مؤسسيًا عميقًا، يعيد الاعتبار للدولة المدنية، ويعزز استقلال القضاء، ويكرس دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ويوسّع دائرة المشاركة الشعبية. كما يظل رهان ترسيخ ثقافة ديمقراطية مجتمعية، تتجاوز الانتماءات القبلية والجهوية، شرطًا أساسيًا لنجاح هذا المسار. وعليه، فإن مستقبل الديمقراطية في موريتانيا سيظل مرهونًا بقدرة الفاعلين السياسيين على تحويل الإصلاحات القانونية إلى ممارسة فعلية، تضع المواطن في صلب العملية السياسية، وتؤسس لدولة القانون والمؤسسات.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

1. بلقزيز، عبد الإله.
الديمقراطية في الوطن العربي: إشكالية الانتقال والتحول.
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
2. برهان غليون.
نقد السياسة: الدولة والدين.
بيروت: المركز الثقافي العربي، 1991.
3. محمد المختار ولد داداه.
خطابات ووثائق الاستقلال وبناء الدولة.
نواكشوط: الأرشيف الوطني الموريتاني.
4. أحمد سالم ولد ببوط.
النظام السياسي الموريتاني: النشأة والتطور.
نواكشوط: دار الأفق، 2010.
5. محمد فال ولد عبد اللطيف.
التحول الديمقراطي في إفريقيا: الإشكالات والرهانات.
الرباط: أفريقيا الشرق، 2012.
6. عبد الفتاح مورو.
الانتقال الديمقراطي في الدول العربية: الو اقع والتحديات.
تونس: دار الجنوب للنشر، 2015.
7. الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
الدساتير الموريتانية: 1959 – 1961 – 1991 – التعديلات الدستورية.
نواكشوط: المطبعة الوطنية.

8. أطروحتك الأصلية:

الانتقال الديمقراطي في موريتانيا بين الطموح السياسي وإكراهات الو اقع،

أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم القانونية والسياسية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية (المعربة أو الأصلية)

9. Huntington, Samuel P.

The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.

Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

10. O'Donnell, Guillermo & Schmitter, Philippe.

Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies.

Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

11. Diamond, Larry.

Developing Democracy: Toward Consolidation.

Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

12. Linz, Juan J. & Stepan, Alfred.

Problems of Democratic Transition and Consolidation.

Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

ثالثًا: تقارير ووثائق دولية

13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP)

تقارير التنمية البشرية: الحوكمة والديمقراطية.

نيويورك، إصدارات متعددة.

14. البنك الدولي.

Governance Indicators Reports.

Washington D.C.

15. الاتحاد الإفريقي.

تقارير حول الحكم الدستوري والانتقال السياسي في إفريقيا.